منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
IFAD
البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD
برنامج الأغذية العالمي
WFP

أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)
على الأمن الغذائي في العراق

نيسان - حزيران ٢٠٢٠

Photo/ Emilienne Malfatto

Photo/ Emilienne Malfatto

الملخص التنفيذي

تواصل جائحة فايروس كورونا انتشارها في جميع أنحاء العالم، ويستمر ارتفاع عدد الحالات في العراق، إذ أفادت منظمة الصحة العالمية عن٤٩١٠٩ حالة في العراق مع ١٩٤٣ حالة وفاة حتى تاريخ ٣٠ من حزيران ٢٠٢٠، فرضت الحكومة قيودًا على الحركة وحظراً للتجوال منذ شهر آذار للمساعدة على الحد من انتقال الفيروس. كما ازادت الاستجابات الإنسانية والاجتماعية والحماية الاجتماعية من قبل الحكومة والشركاء الداعمين لها في هذا السياق نظرًا لتأثر سبل عيش العديد من الأشخاص نتيجة لتوقفهم عن العمل.

تنشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي تقارير أسبوعية جديدة حول تأثير جائحة فايروس كورونا على الأمن الغذائي في العراق منذ شهر نيسان. وفي سياق هذا التقييم الشهري الجديد، تتعاون هذه المنظمات للبناء على العمل المنجز حتى الآن عن طريق إعداد البحوث والتحليلات الجديدة، ويتم ذلك بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ومزيد من المؤازرة من شركاء مجموعة الأمن الغذائي كالاتحاد النقدي الخاص بالعراق.

أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب إلى تدهور حاد في أسعار السلع الأساسية، وخاصة النفط، حيث شكل انخفاض أسعار النفط العالمية ضغطا على الموارد المالية الوطنية في النظام الاقتصادي العراقي القائم على النفط. من المتوقع ان يؤدي هذا الانخفاض ٢٠١٩ الى الحاجة إلى تمويل العجز الاقتصادي الحاصل علاوة على حزمة التحفيز الحكومية التي تم تقديمها في تشرين الأول.

لا تزال أسواق الغذاء العالمية مزودة تزويدا جيدا ومازالت الأسعار الدولية مستقرة نسبياً. أدت بعض الفحوصات الصحية والحجر الصحي إلى تأخيرات على الحدود وزيادة أوقات العبور وتكاليف النقل. من جهة اخرى، كانت ظروف تنمية المحاصيل في العراق مواتية بالعموم مع أمطار موزعة بشكل جيد وفي الوقت المناسب بالنسبة للسنة الزراعية الحالية. تشير التقديرات الى أن العراق لديه مخزون كاف من القمح لتغطية احتياجاته الغذائية على الأقل حتى خريف ٢٠٢٠ نتيجة ارتفاع متوسط الإنتاج المحلي واعتمادًا على جودة القمح الذي تم شراؤه. أكتملت الدورة الثالثة لنظام الحصة التموينية لدقيق القمح في آيار على الرغم من تأخرها، وستستمر عمليات توزيع مخزون السكر والزيت المتبقي على الأسر المسجلة الضعيفة لدى برنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للحماية الاجتماعية.

أنشأت الحكومة برنامجًا جديدًا للصرف النقدي (منحة) استجابة للاحتياجات المتزايدة للعديد من الأسر التي ليس لديها دخل خلال فترة الاغلاق. وأدخل البنك المركزي العراقي تدابير لتخفيف أثر الأزمة على الأسر والشركات ، لكن لا تزال هناك حاجة إلى حزمة تحفيز أكبر لإعادة بدء الاقتصاد.

كما بدأت أسعار المواد الغذائية عمومًا في الاستقرار ابتداءا من شهر نيسان بفضل تطبيق تدابير صارمة لمراقبة الأسعار بعد الارتفاعات الأولية، تشير أحدث بيانات نظام تحليل وتخطيط الضعف إلى أن استقرار الأسعار لا يزال يمثل تحديًا، حيث يظل معظم تجار التجزئة غير متأكدين من الأسعار المستقبلية. ومع ذلك ، فإن الأداء العام للأسواق في تحسن. إذ ارتفعت درجة مؤشر أداء (وظائف) السوق من ٦,٥ إلى ٧,٢ في الجولة الثالثة من جمع البيانات. كشفت بيانات نظام تحليل وتخطيط الضعف أن أنماط استهلاك الناس للأغذية تحسنت خلال شهر رمضان – ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانشطة الخيرية الدينية (الزكاة). كما يستخدم حوالي ٤,٨ مليون شخص (١٢٪ من إجمالي عدد السكان) استراتيجيات تكيف سلبية لتلبية احتياجاتهم الغذائية.

١. توصيات
السياسة

١. وضع الاقتصاد الكلي

يضعف الفرق بين سعر النفط المخطط له والسعر الفعلي، الذي انخفض نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي، رصيد الموازنة معرضا بالتالي قدرة الحكومة للخطر في الحفاظ على التزاماتها بتقديم نظام الحصة التموينية والخدمات الأساسية والرواتب. لذلك هناك حاجة للحكومة العراقية أن تنظر في التحضير لسيناريوهات مختلفة لميزانيتها اعتماداً على سرعة الانتعاش العالمي بعد جائحة فايروس كورونا، وأن تنظر في مصادر تمويل بديلة وتعديلات على الإنفاق في نهاية المطاف.

٢. إعادة دراسة التجارة الإقليمية الداخلية

لا تزال تمثل كل من تركيا وإيران شريكتين تجاريتين مهمتين للعراق من ضمن بلدان أخرى، حيث يستورد رسميًا ما بقيمته ٢,٨ مليار دولار أمريكي و ٢,٢ مليار دولار أمريكي لكل من المنتجات الغذائية والمنتجات الزراعية من البلدين على التوالي. ولدى العراق حافز لمراجعة سياسات التصدير والاستيراد الزراعية بالنسبة لبعض السلع (مثل القمح والشعير). ومع ذلك، لا ينبغي أن تكون هذه السياسات الحمائية على حساب تجارة الأغذية والزراعة والتكامل الإقليمي. ويجب إعطاء الأولوية لإطار تكامل إقليمي تجاري وحوار أوسع ، ويمكن لذلك أن يكون نقطة بداية للتعاون المتبادل واستراتيجية أوسع للأمن الغذائي الإقليمي. وبالتالي، هناك حاجة إلى تحليل متعمق للقيمة وسلسلة التوريد لإعادة تقييم الميزة النسبية للعراق فيما يتعلق بسلع معينة ، وكيفية اندماجها في النظام الغذائي الإقليمي الأوسع.

٣. زيادة وفرة الغذاء

تقوم الحكومة بشراء المواد الغذائية الرئيسية كالقمح والأرز محلياً كجزء من برنامج دعم الأسعار للمنتجين وايضا دوليا لدعم نظام التوزيع العام (الحصة التموينية)، في حين يتم استيراد المنتجات الغذائية الأخرى في السوق من قبل التجار المحليين في القطاع الخاص. قام البنك المركزي العراقي بإزالة القيود المفروضة على التحويلات الخارجية. ومع ذلك ، أفاد التجار بأنهم لا يزالون يواجهون تأخيرات في الاجراءات وصعوبات في الحصول على خطابات اعتماد واردات البضائع. تُشجّع الحكومة والبنك المركزي العراقي على تخصيص الأموال من الاحتياطيات الأجنبية المتبقية لواردات المواد الغذائية التي يمكن استغلالها من قبل البنوك الخاصة والتجار لضمان إمدادات مستقرة في الأسواق المحلية.

٤. خلق بيئة مواتية لزيادة الإنتاج المحلي

تدعم الحكومة المزارعين المحليين لتعزيز الإنتاج المحلي بهدف تحسين الاعتماد الذاتي الغذائي في العراق. و قد فرضت وزارة الزراعة حظر استيراد وتعريفة جمركية على ٢٥ من منتجات الخضروات والفواكه؛ ومع ذلك ، لا تزال المنتجات الزراعية من الدول المجاورة (تركيا وإيران وسوريا) تتسرب إلى داخل البلاد مع استمرار انخفاض عملاتها بينما يحافظ العراق على ربط سعر صرف الدينار العراقي بالدولار الأمريكي. ولذا لا تزال أسعار هذه المنتجات الأجنبية في السوق العراقية منخفضة مما يفيد المستهلك العراقي ويضر بالمنتجين العراقيين. تؤدي المنافسة الأجنبية إلى انخفاض عائدات المزارعين واستمرار استنزاف احتياطي العملة الأجنبية يومياً. لدى الحكومة حافز لمراجعة سياستها النقدية كجزء من استراتيجية اقتصادية أكبرتشمل خفض قيمة العملة كأداة لحماية الصناعة المحلية وتحفيز النمو المحلي وحماية احتياطيات العملات الأجنبية المتبقية إلى أن يتم تطبيق تدابير مراقبة الحدود بشكل كامل في ظل انعدام الحلول الجذرية لمعالجة الفائض بالانتاج الزراعي.

٥. جائحة فايروس كورونا وقطاع الأغذية الزراعية

على الرغم من ارتفاع عدد حالات الاصابة بفايروس كورونا، إلا أنه من الواجب منح المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة والأغذية استثناءات من الاغلاق وحظر التجول لمواصلة إمداد الأسواق المحلية. ويجب توفير كميات كافية من مواد الحماية الشخصية بما في ذلك الأقنعة ومواد التطهير والتعقيم وغيرها بأسعار معقولة للعاملين في هذا القطاع. ونظرًا لأن مشاكل النقل أصبحت معضلة في بلدان أخرى، وأدت إلى تكدس الإنتاج في المزارع ونقصه في المراكز الحضرية، قامت الحكومات بفتح الأسواق وسهلت النقل من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية لضمان توفير منافذ للمنتجات الزراعية المحلية و بالتالي توفير الإمداد للمراكز الحضرية . بالامكان النظر في ترتيبات مماثلة في العراق.

٦. الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية

لم تزل إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية أولوية وطنية، ولا سيما تلك التي دمرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. يجب الاستمرار في اعطاء هذه الأنواع من البرامج أولوية في ضوء معدلات البطالة المرتفعة نتيجة إجراءات احتواء جائحة فايروس كورونا التي قيدت فرص كسب الرزق للعديد من العاملين، لأنها تتمتع بميزة واضحة في توظيف أعداد كبيرة من الأفراد ، مع تحسين الإنتاجية الزراعية أيضًا وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية. على سبيل المثال ، سيؤدي إعادة تأهيل قنوات ونظم الري وبناء الخزانات المحلية إلى تحسين كفاءة استخدام المياه ، وهو موضوع بالغ الأهمية حيث من المتوقع أن ينخفض توفر المياه بسبب اعمال التنمية على جوانب اعالي الانهر، وتضاؤل المصادر غير المتجددة والتأثيرات المحتملة لتغير المناخ.

٧. دعم القطاعات غير المدمجة في الاقتصاد الرسمي

بينما أدخل البنك المركزي العراقي تدابير متعددة للتخفيف من اثر الأزمة على الأسر والشركات، هناك حاجة إلى حزمة تحفيز أكبر لإعادة بدء الاقتصاد. إذ سيكون للوقف الاختياري لمدفوعات القروض والفوائد وتعليق عمولات البائعين على أدوات الدفع الإلكترونية لمدة ستة أشهر تأثير إيجابي على مؤسسات الأغذية والزراعة المتوسطة الحجم المدمجة بالفعل في الاقتصاد المصرفي والتي عملت على رقمنة مدفوعاتها. ومع ذلك ، فإن غالبية مؤسسات قطاع الأغذية والزراعة لا تزال قائمة على النقد ولا تعمل مع القطاع المصرفي الخاص. لذلك تحتاج الحكومة والبنك المركزي إلى تحفيز ربط قطاع الأغذية والزراعة بقطاع مصرفي خاص محسن، بالإضافة إلى توفير حافز للرقمنة عبر سلسلة القيمة الغذائية.

٨. تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي

في حين أطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منحة لدعم الأسر المتضررة ، لا يزال التنفيذ يمثل مشكلة بسبب استنفاذ الموارد المالية الحكومية نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية. وستتأثر المزيد من الأسرمن تأخر توزيع الحصة التموينية (حتى ثلاثة أشهر)، حيث من المرجح أن تزداد نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني مع تقييد عمليات حظر التجول والحجر الصحي لفرص العمل. تحتاج الحكومة إلى إعطاء أولوية عاجلة لتمويل البرامج الحالية مثل نظام الحصة التموينية العام، بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف الأشخاص الأكثر احتياجًا. على سبيل المثال ، يجب على وزارة التجارة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الهجرة والمهجرين استكشاف تكامل البيانات، والاستفادة من عملية رقمنة نظام الحصة التموينية الجارية ، لتحسين الاستهداف لجميع برامج المساعدة الاجتماعية القائمة والاستخدام الاكثر فعالية للموارد المتاحة.

٩. تحسين قدرات رصد ومراقبة الأمن الغذائي

تعزيز نظم المعلومات بشأن الانتاج النباتي والحيواني والمياه والتجارة والأسعار ووظائف السوق و المعلومات الصحية والتغذوية، ودعم الدمج والتنسيق بين الوزارات ذات الصلة في إطار نظام الإنذار المبكر الوطني في العراق الذي يجمع مجموعات البيانات الرئيسية عن العرض والطلب الغذائي العام في العراق للسماح بتحليل متعمق، وإعداد التقاريرالمنتظمة وتوصيات السياسة. ويلزم إيلاء اهتمام خاص لتأثير جائحة فايروس كورونا على البنية التحتية الحيوية والخدمات ووظائف الدعم والجهات الفاعلة.

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي ٢

١. توصيات السياسة ٤

٢. السياق الاقتصادي والاجتماعي ٨

التطورات العالمية

اسعار السلع العالمية
التجارة العالمية
التجارة الغذائية ثنائية الاطراف

التطورات الوطنية

الضغوط المالية والنقدية
الإعانات والحماية الاجتماعية

٣. وفرة الغذاء ١٤

انتاج الغذاء
الواردات والاحتياطيات الغذائية

٤. الوصول الى الغذاء ١٧

اتجاهات اسعار الغذاء
اتجاهات الاسواق المحلية
استهلاك الاسر للغذاء
استراتيجيات التأقلم وموارد دخل الأسر

٢. السياق الاقتصادي والاجتماعي

التطورات العالمية

اسعار السلع العالمية

استجابة للتباطؤ الاقتصادي العالمي المدفوع بالتدابير التي اتخذتها الحكومات في محاولة لاحتواء انتشار فايروس كورونا المستجد، واجهت السلع وخاصة النفط انهيارًا مفاجئًا في الطلب وانخفاضًا كبيرًا في الأسعار على مستوى العالم. على الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ٣٢٪ في ايار مقارنة بشهر نيسان مع تعافي أسعار النفط الخام، إلا أن المؤشرلا يتجاوزنصف مستوياته في نهاية عام ٢٠١٩.[1] انخفض متوسط سعر النفط الخام من ٥٣,٣ دولارًا أمريكيًا للبرميل في شباط إلى ٢١ دولارًا أمريكيًا في نيسان ٢٠٢٠، لكنه تعافى إلى ٣٠,٤ دولارًا أمريكيًا في آيار. و بلغ متوسط سعر الخام ٦١,٣٤ دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام ٢٠١٩. ويمثل انخفاض أسعار النفط تحديًا خاصًا للبلدان ذات الاقتصاد الذي يعتمد في موارده على الهيدروكربونات، بما في ذلك العراق.

لاتزال أسواق الأغذية العالمية مزودة بشكل جيد، واستقرت الأسعار الدولية الإجمالية أو تراجعت قليلاً حتى آيار. وبلغ متوسط مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة ١٦٢,٥ نقطة في ايار (الشكل١)، بانخفاض ٣,١ نقطة (١,٩ في المئة) عن نيسان ووصل إلى أدنى متوسط شهري منذ كانون الاول ٢٠١٨. شهد انخفاض شهر آيارالانخفاض الشهري الرابع على التوالي في قيمة المؤشر. وسجلت جميع المؤشرات الفرعية الأخرى للمؤشر العام انخفاضات شهرية في آيار باستثناء السكر الذي ارتفع للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر.

شكل رقم ١: مؤشر أسعار الأغذية ، حيث (أ) هو مؤشر أسعار الغذاء الإجمالي حسب الشهر من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ و (ب) هو مؤشر أسعار الأغذية حسب السلع الأساسية من حزيران ٢٠١٩ إلى آيار ٢٠٢٠.

المصدر: http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/

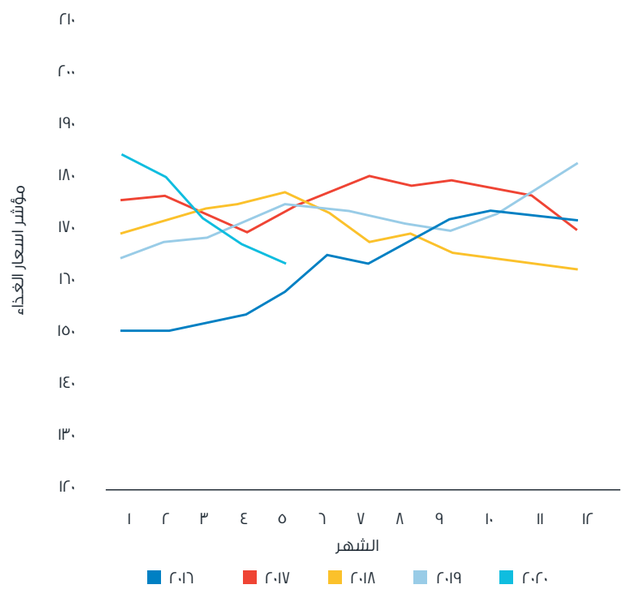

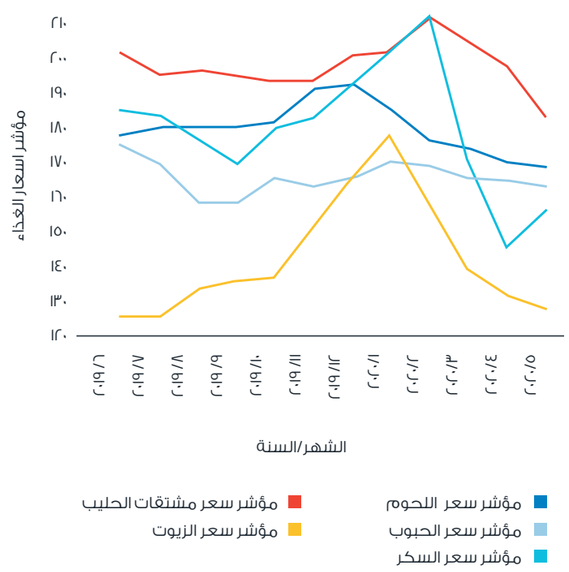

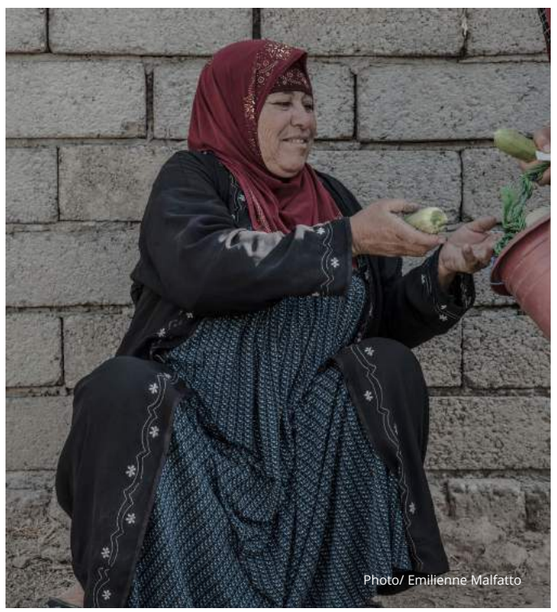
Photo/ Emilienne Malfatto

[1] http://pubdocs.worldbank.org/en/959181588615089571/CMO-Pink-Sheet-May-2020.pdf

بلغ متوسط مؤشر أسعار الحبوب بحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) ١٦٢,٢ نقطة في آيار، مشيرا بانخفاض قدره ١,٦ نقطة (١,٠٪) عن نيسان وقريب جدا من مستواه في الشهر المقابل من العام الماضي. وبالنسبة للحبوب الرئيسية ، ارتفعت أسعار الأرز فقط في آيار بسبب ارتفاع أسعار تسعيرات ارز الجابونيكا والبسمتي. وعلى النقيض من ذلك ، سجلت أسعار الذرة العالمية انخفاضاً للشهر الرابع على التوالي حيث زادت المحاصيل المحصودة حديثاً في أمريكا الجنوبية من وفرة الصادرات الكبير على الرغم من ضعف الطلب على علف الحيوانات وإيثانول الوقود.

على الرغم من التعديلات النسبية الواردة في مؤشر الأسعار وتحسباً لحدود تصدير البلدان المنتجة الرئيسية تغيرت أسعار القمح في السوق العالمية تغيراً كبيراً في فترة زمنية قصيرة. تم تداول القمح في أوائل آذار عند مستوى منخفض يصل إلى ١٧٠ دولارًا أمريكيًا للطن، في حين ارتفع السعر إلى ٢١٧ دولارًا أمريكيًا في نيسان في الأسواق الدولية. قد يكون هذا مرتبطًا بتنفيذ الاتحاد الروسي لحصة تصديره البالغة ٧ ملايين طن والتي تم تقديمها في شهر اذار و استنفادها بحلول ٢٦ نيسان. انخفضت الأسعار مرة أخرى في آيارحيث بدأ التباطؤ في الأنشطة التجارية والحصاد في نصف الكرة الشمالي ، مما زاد من التوقعات بوفرة الإمدادات العالمية في الموسم الجديد. في الاسبوع الذي تصادف مع الـ٢ من حزيران، تم تسجيل سعر طن القمح الشتوي الأحمر في المتوسط عند ٢٢١ دولارًا أمريكيًا وهو أقل بقليل من تسعيرة ٢٢٦ دولارًا أمريكيًا للطن قبل عام واحد.

ببلوغ شهر ايار وبأفتراض وجود الضروف المؤاتية لبقية الموسم، تتوقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إنتاج الحبوب العالمي لعام ٢٠٢٠ بمستوى قياسي يبلغ ٢٧٨٠ مليون طن، مدفوعاً بآفاق واعدة من إنتاج الذرة والأرز. من المتوقع أن يبلغ إنتاج القمح ٧٥٨ مليون طن، بانخفاض قدره ٤ ملايين تقريبًا عن المستوى الجيد للعام السابق. ومن المتوقع انخفاض الإنتاج في الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن زيادات الإنتاج المتوقعة في الاتحاد الروسي والنمسا ستعوض هذا الانخفاض إلى حد كبير. من المرجح أن يتباطأ استخدام القمح العالمي في موسم التسويق ٢٠٢٠/٢١ عند حوالي ٧٥٤ مليون طن مع انخفاض الطلب على علف الحيوانات والمواد الأولية للوقود الحيوي. مع اقتراب موسم القمح ٢٠١٩/٢٠ الحالي (تموز/ حزيران) على نهايته، تبلغ التوقعات الأولية لتجارة القمح في ٢٠٢٠/٢١ ١٧٧,٥ مليون طن ، وهو ما يمثل ١,٤ ٪ عن الحجم المقدر لعام ٢٠١٩/٢٠. في حين تشير المؤشرات المبكرة لمعظم البلدان إلى أن الواردات في ٢٠٢٠/٢١ ستظل قريبة من مستويات ٢٠١٩/٢٠ ، فمن المرجح أن تزيد العديد من البلدان مشترياتها من القمح في وضع تبلغ به المحاصيل المحلية اقل المتوسط وتكدس المخزون بما في ذلك البلدان الواقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التجارة العالمية

انخفضت التجارة عموما انخفاضا كبيرا بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي. تقدر منظمة التجارة العالمية انخفاض التجارة العالمية بنسبة ١٣ إلى ٣٢ ٪ في عام ٢٠٢٠، اعتمادًا على سرعة الانتعاش الاقتصادي.[2] وتم تسجيل انخفاض سعة الشحن المتاحة بشكل عام بنسبة ٥٠ ٪. ولكن استمرت التجارة في السلع الأساسية بما في ذلك المواد الغذائية في جميع الموانئ دون أي انقطاع كبير على الرغم من انخفاض توافر عمال الموانئ بسبب المرض أو الخوف من العدوى. كما تسببت إجراءات التباعد الاجتماعي والفحوصات الصحية في حدوث عدد من التأخيرات ، لكن الموانئ والشحن البحري لا يزالان قيد التشغيل. لطالما كانت شحنات الحاويات المبردة بالمنتجات الزراعية والغذائية ذات تكلفة اكثر (أحيانًا تصل إلى ٣ او ٤ مرات اكثر من الشحن بالجملة)، وهذا ما يترجم إلى ارتفاع طفيف في أسعار المواد الغذائية، وهو أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على واردات المواد الغذائية مثل العراق.

ظلت قدرة الشحن الجوي العالمية مقيدة في بعض الوجهات، بما في ذلك من وإلى الشرق الأوسط. وتأثرت بعض التجارة في المنتجات الزراعية ذات القيمة العالية بشكل عام في البلدان التي تعاني من نقص في اليد العاملة لجني محاصيل البستنة (مثل أوروبا)، على الرغم من ارتفاع الطلب والأسعار لبعض هذه المنتجات.

من المتوقع تعطيل وانقطاع تمويل التجارة ، مما يتطلب سيولة أكبر بالدولار الأمريكي للحفاظ على عمل سلاسل التوريد الهامة. يميل تجار السلع نحو التحويلات النقدية المباشرة مع تفاقم ظروف التمويل التجاري وتجفيف التسهيلات الائتمانية ، على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة العالمية وضخ البنوك المركزية السيولة في جهود إنعاش الاقتصادات.

التجارة الغذائية ثنائية الأطراف

على الرغم من أن الأسواق الدولية لا تزال تتمتع بإمدادات جيدة ومازالت أسعار السلع الغذائية مستقرة ، فقد أثارت السياسات المقيدة للصادرات التي اتبعها العديد من المصدرين الرئيسيين للسلع الأساسية، اثارت مخاوفاً بين المستوردين. استناد على ذلك، فأن المخاطر الرئيسية للعراق لا تنبع من الصدمات الخارجية بقدر ما تنبع من عوامل محلية ناشئة من نقص السيولة وتعطيل سلسلة التوريد المحلية الناجمة عن التحديات المحلية المستمرة. لا تزال تركيا وإيران أهم شريكتين في ثنائيتين في تجارة المواد الغذائية ، على الرغم من أن جزءًا من التدفقات التجارية غير رسمي (بما في ذلك التهريب عبر الحدود). فرضت وزارة الزراعة العراقية حظرا على استيراد ٢٥ من المنتجات الزراعية والحيوانية في محاولة لحماية المنتجين المحليين. ومع ذلك ، يستمر بيع المنتجات الزراعية وخاصة من إيران وسوريا للعراق بسبب مشاكل الاقتصاد الكلي في بلدان المنشأ. تم تداول ١ دولار أمريكي مقابل ٦٠٠ ليرة سورية في سوريا في ايلول ٢٠١٩، في حين أنه تم تداوله في آيارعام ٢٠٢٠ مقابل ١٥٥٠ ليرة سورية. في حين يواصل العراق ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي. بينما تشكل المنتجات المهربة ضغطًا هبوطيًا على الأسعار الامر الذي يفيد المستهلكين العراقيين، في حين يشكو المنتجون العراقيون من المنافسة غير العادلة وانخفاض العائدات للمزارعين. تساهم مدفوعات السلع المهربة أيضا في استنزاف احتياطيات العملات الأجنبية.

يعتمد العراق الى حد ما على الواردات التي تقدر بحوالي ٥٠٪ من الاحتياجات الغذائية. لم يتأثر العراق تأثرا مباشر بقيود التصدير التي فرضتها بعض الدول المصدرة لضمان استقرار الإمدادات في أسواقها المحلية باستثناء واردات الأرز من فيتنام. حتى أن تأثير حظر التصدير الأولي لفيتنام في آذار لم يدم طويلًا، حيث استبدلت فيتنام حظر التصدير بحصة تصدير في نيسان واستؤنفت صادرات الأرز بالكامل منذ آيار.

[2] https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr855_e.htm

من المرجح أن تؤدي قيود التصدير في بلد ما إلى زيادة المنافسة على أصول أخرى. ولا يستورد العراق من روسيا الاتحادية على الرغم من أن حصة تصدير القمح لروسيا للسنة التسويقية ٢٠١٩/٢٠٢٠ التي تم إدخالها في آذار ٢٠٢٠ ساهمت في زيادة مؤقتة في أسعار القمح العالمية في نيسان. كانت مناشئ القمح المعتمدة للمشاركة في المناقصات الصادرة عن العراق هي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا في عام ٢٠١٩. وتمت أيضًا الموافقة على كازاخستان وروسيا ورومانيا قبل عام ٢٠١٥ . تحاول روسيا معاودة الدخول الى السوق العراقية، ولكن انتشار تفحم القمح يمثل عقبة رئيسية. يتم استيراد الأرز طويل الحبة من أصول معتمدة مثل الولايات المتحدة وفيتنام والأرجنتين وأوروغواي بالنسبة لبرنامج الحصة التموينية. بالإضافة إلى ذلك، يستورد القطاع الخاص الأرز أيضًا من الهند وتركيا وتايلاند.

وضعت بلدان أخرى تدابير تهدف إلى ضمان الإمدادات لأسواقها المحلية بالإضافة إلى المصدرين الرئيسيين للحبوب. على سبيل المثال، وضعت سوريا قيودًا على تصدير البيض والجبن واللبن والحبوب المصنعة والفاصوليا بينما حظرت مصر تصدير الحبوب حتى ٢٨ حزيران. قيدت تركيا تصدير الليمون حتى ٣١ آب.

على الرغم من وجود عدد قليل نسبيا من قيود التصدير المعمول بها ، فقد أدت السياسات التي تتطلب إجراء فحوصات صحية وحجر صحي لمنع انتشار جائحة فايروس كورونا المستجد إلى تأخيرات على الحدود وزيادة أوقات العبور وارتفاع تكاليف النقل.

Photo/ Emilienne Malfatto

التطورات الوطنية

أبلغت منظمة الصحة العالمية عن ٤٩,١٠٩ حالة في العراق ، مع ١,٩٤٣ حالة وفاة حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢٠. ارتفع عدد حالات جائحة فايروس كورونا في العراق في أواخر شهر آيار بنسبة ١٧١٪ بينما زاد عدد الحالات العالمية بنسبة ٦٪. منذ آذار، وفرضت الحكومة قيودًا على الحركة وحظر التجول في محاولة للتخفيف من انتقال المرض.

٢. استجابة لإعلان منظمة الصحة العالمية فايروس كورونا وباء عالميا، أنشأت الحكومة لجنة خلية الأزمة برئاسة وزارة الصحة وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥ في نهاية شهر آذار. كما شكلت كل وزارة خلية الأزمة الخاصة بها. أصدر رئيس الوزراء الأمر ١٥١ ، الذي حدد عضوية اللجنة. كما شكل مجلس الوزراء اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية. ، أصدر البرلمان واللجان والمجالس الحكومية المنشأة القرارات التالية في نيسان وآيار:

التاريخ	قرار الحكومة
٧ نيسان	وضعت حكومة العراق برنامج منحة للأسر المتأثرة بقيود جائحة فايروس كورونا، حيث بدأت المدفوعات النقدية في إطار هذا البرنامج في ٨ آيار ٢٠٢٠.
١٥ نيسان	استبعدت اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية المسؤولين والموظفين في وزارتي الزراعة والتجارة من حظر التجول.
١٥ نيسان	سمح مجلس الوزراء للمستأجرين بالزراعة بتأخير دفع رسوم تأجير الأراضي.
٢٢ نيسان	أطلقت وزارة التخطيط مشروع الأمن الغذائي الوطني (٢٠٢٢–٢٠٢٠) في العراق لزيادة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
٣ آيار	أعلن مجلس النواب العراقي أنه سيبدأ تنفيذ خطة زراعية طارئة في ضوء جائحة فايروس كورونا.
٢٠ آيار	أنشأت اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية فريقًا للأغذية والضمان الاجتماعي تحت إشراف وزارة التخطيط مع عضوية من الوزارات وأصحاب المصلحة الآخرين ، بالإضافة إلى حظر استيراد البطيخ والرقي والباقلاء حيث يمكن للإنتاج المحلي تلبية الطلب المحلي.
٣١ آيار	أعلنت اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية أن نقاط أستلام القمح والشعير ستظل مفتوحة للمزارعين على الرغم من حظر التجول المخطط له وقيود الحركة.

الضغوط المالية والنقدية

يتأثر اقتصاد العراق بانخفاض أسعار النفط العالمية مما يشكل ضغطاً على الميزانية الوطنية، تمثل عائدات النفط حوالي ٩٠٪ من إجمالي إيرادات الدولة حيث تم إعداد ميزانية ٢٠٢٠ بافتراض ٥٦ دولارًا أمريكيًا للبرميل من النفط الخام. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العراقي بنسبة ٩,٧٪ في عام ٢٠٢٠ بانخفاض عن النمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٤,٤٪ في عام ٢٠١٩ ، مع انكماش قطاعي النفط والقطاعات غير النفطية بنسبة ١٣ و ٤,٤٪ على التوالي. وافق العراق على اتفاق أوبك + لخفض حصص إنتاج النفط في محاولة لتثبيت الأسعار. حيث ان السبب الرئيسي للانكماش الاقتصادي هو انخفاض أسعار النفط، وانخفاض النشاط الاقتصادي المحلي بسبب إغلاق القطاع الخاص والحكومي.

من المتوقع أن يكون لحزمة التحفيز غير المستدامة التي تم تقديمها بعد المظاهرات في تشرين الأول ٢٠١٩ – بما في ذلك زيادة العمالة في القطاع العام وخفض سن التقاعد وتوفير التحويلات النقدية المختلفة إلى جانب ضعف عائدات النفط – آثار مالية ضارة. ازدادت التحويلات الحكومية لا سيما الرواتب التقاعدية ونظام الحصة التموينية بنسبة ٢٧٪ و ١٨٪ على أساس سنوي على التوالي. وأدت زيادة النفقات المالية إلى تناقص الاحتياطيات المتوفرة المتاحة للاستجابة للانكماش الاقتصادي الغير المتوقع في ضوء جائحة فايروس كورونا المستجد. وبمعدل الإنفاق الحالي يطلب العراق سعر نفط ٧٦ دولارًا أمريكيًا للبرميل لتمويل نفقاته المتكررة لعام ٢٠٢٠.

إذا استقرت أسعار النفط عند ٣٠ – ٣٥ دولارًا للبرميل لبقية عام ٢٠٢٠ ولم يتم اتخاذ أي إجراءات إصلاحية، فإن عجز الموازنة سيتجاوز ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ وستصل احتياجات التمويل الإجمالية إلى ٦٧ مليار دولار أمريكي، حوالي ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. سيتعين على العراق في ظل هذا السياق اللجوء إلى مزيج من المصادر المحلية والأجنبية لتمويل العجز. حيث سيزاحم الاعتماد الكبير على البنوك المحلية السيولة المتاحة للتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، في حين أن الاقتراض من الأسواق الدولية قد يكون صعبًا نظرًا لظروف السوق العالمية وضعف إطار الاقتصاد الكلي للعراق.

سيضغط تمويل عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري المقدر بـ ١٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ مع الحفاظ على سعر الصرف المرتبط بالدولار الأمريكي (الذي لم يتغير منذ عام ٢٠٠٩) على احتياطيات العراق من العملات الأجنبية. لا يمكن أن تغطي احتياطيات العملات الأجنبية سوى ما يصل إلى ٦ أشهر من الواردات اعتبارًا من آيار ٢٠٢٠، مما قد يؤدي إلى تفاقم تعرض البلاد للصدمات الخارجية وتقويض قدرة البلاد على تمويل الواردات الغذائية وبرامج الدعم المحلية.

إن تزايد الضغوط المالية والنقدية الحالية يتمثل في كون الضغوط التضخمية ما زالت غير واضحة إلى حد كبير بسبب توافر السلع الاستهلاكية الأرخص. بالاضافة الى ذلك، تستمر العملات التركية والإيرانية في الانخفاض، مما يؤثر على الشريكين التجاريين الرسميين الرئيسيين للعراق. لا يزال التضخم الرئيسي الذي يعرف على أنه مقياس للتضخم الإجمالي داخل الاقتصاد والذي يتضمن سلعًا مثل أسعار الغذاء والطاقة، تحت السيطرة بنسبة اقل من ١٪.

أدخل البنك المركزي العراقي تدابير متعددة بهدف التخفيف من أثر الأزمة على الأسر والاعمال. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى حزمة تحفيز أكبر لإعادة بدء الاقتصاد. وأصدر البنك المركزي العراقي طرائق تشغيلية جديدة للبنوك لخدمة العملاء بموجب حظر التجول الذي فرض بموجب جائحة فايروس كورونا المستجد واستأنف خدماته لجميع أنظمة الدفع ونافذة الاستثمار على أساس يومي. كما قام البنك المركزي العراقي –لتعزيز السيولة في السوق ودعم الأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة– بوقف اختياري لمدة ثلاثة أشهر للفوائد والمدفوعات الرئيسية لكل من القروض الاستهلاكية والقروض الصغيرة والمتوسطة، وعلّق جميع الغرامات المفروضة على البنوك التجارية، وعزز نقد سيولة البنوك بقيمة تريليون دينار عراقي (حوالي ٨٤٠ مليون دولار أمريكي). وقام البنك المركزي العراقي بتعليق عمولات البائعين على أدوات الدفع الإلكترونية وخفض متطلبات الاحتياطي المصرفي إلى ١٣٪ خلال نفس الفترة. في حين أن هذه الخطوات ستساعد المؤسسات المتوسطة التي قامت بالفعل برقمنة مدفوعاتها واندماجها في الاقتصاد المصرفي، تظل الغالبية العظمى من شركات الأغذية قائمة على النقد وغير رسمية وبالاخص تلك التي تقع خارج بغداد وأربيل.

Photo/ Emilienne Malfatto

الضغوط المالية والنقدية

تأخرت الرواتب والمدفوعات التقاعدية للموظفين والمتقاعدين من موظفي الخدمة المدنية الحكومية العراقية قليلاً في آيار بسبب الضغط المالي على الرغم من إعطائها الأولوية. ويبقى القطاع العام القطاع الأكثر استقطاباً للعمالة في العراق، ولذا فسيؤثرأي تأخير أو تعليق لمرتبات ومعاشات موظفيه، إضافة الى انخفاض أجورالعاملين في القطاعين الخاص وغير الرسمي، على نفقات غذاء الأسرة وأسواق الغذاء والأمن الغذائي للعراق بشكل عام.

تأخرت دورات الحصة التموينية لمدة شهرين منذ بداية عام ٢٠٢٠. تم الانتهاء من دورة الحصة التموينية الثالثة لدقيق القمح في آيار. وأعلنت الشركة العامة لتجارة الحبوب أنه تم تجهيز الدورة الرابعة، إذ يتم تجهيز المطاحن بـ ١,٢ مليون طن متري من القمح (من الإنتاج المحلي) لإنتاج ٤٠ مليون كيس من طحين. ويشكل نقص المخصصات المالية تحدياً لقدرة نظام الحصة التموينية على شراء السلع باستمرار، بما في ذلك العناصر الأساسية الأربعة للحصة التموينية المتمثلة بالأرز والقمح والسكر والزيوت النباتية والتي تمت الموافقة عليها في قانون الموازنة العامة الصادر في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، تواصل وزارة التجارة توزيع الدقيق المستورد والمنتج محلياً والأرز من الاحتياطيات. كما سيستمر توزيع كل من النفط والسكر في الشهر المقبل على العائلات المسجلة على أنها عائلات ضعيفة بموجب برنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) للحماية الاجتماعية.

واصلت وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية العمل على استجابتهما لجائحة فايروس كورونا المستجد. واصلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية توزيع المساعدات النقدية لمرة واحدة في إطار برنامج (منحة). ووافقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على منح ١١,٦ مليون شخص من أصل ١٢,٣ مليون شخص تقدموا بطلبات على الصعيد الوطني. قام فريق برنامج منحة في وزارة التخطيط بتبسيط آلية تحويل مبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار عراقي للفرد الواحد إلى أسر مختارة، والاستفادة من منافذ السحب التي تقع في جميع أنحاء المحافظات والتي وافق عليها البنك المركزي. حيث تتلقى الأسر المستهدفة رسالة نصية على هواتفهم المحمولة لإبلاغهم بمبلغ المنحة وأقرب نقطة صرف.

أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أنها خصصت حوالي ٣٢٨ مليون دولار للجولة الثالثة من المساعدات الاجتماعية المنتظمة للحماية الاجتماعية لهذا العام. وستوزع المساعدة الجارية على ما يقرب من ١,٣ مليون أسرة مسجلة مسبقًا، لتصل إلى حوالي ٦,٥ مليون شخص.

وزعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كوردستان ١٧٨,٠٠٠ سلة غذائية على الأسر الضعيفة من أصل ٢٠٠,٠٠٠ سلة؛ (٧٠,٠٠٠) في أربيل و(٥٨,٠٠٠) في السليمانية و(٥٠,٠٠٠) في دهوك خلال الأسابيع الماضية خلال الوباء . ومايزال هنالك ٢٢,٠٠٠ سلة غذائية لم يتم توزيعها بعد . كان ما يقرب من ٨٨٠٠٠ أسرة ممن تلقوا السلة الغذائية بالفعل مسجلين ومستفيدين من برامج شبكة الأمان الاجتماعي الحكومية. ووزعت وزارة الهجرة والمهجرين في نيسان وللمرة الأولى سلالاً غذائية على مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء إقليم كوردستان بهدف تكامل عمليات توزيع الغذاء المستمرة على أسر النازحين داخلياً.

٣. توفر
الغذاء

انتاج الغذاء

يزرع القمح (المستعمل غالبا في صناعة الخبز) والشعير في جميع أنحاء العراق كحبوب شتوية تزرع بين نهاية تشرين الأول وأوائل كانون الأول للاستفادة من الأمطار الشتوية الموسمية، ويبدأ حصاد الحبوب الشتوية في الجزء الجنوبي من البلاد في نيسان صعوداً بأتجاه الشمال تدريجيًا مع نضوج المحاصيل (الشكل ٢). ويتم جمع الجزء الأكبر من إنتاج الحبوب – من حيث المساحة المحصودة وحجم الإنتاج – في أيار وأوائل حزيران حيث تقع معظم الأراضي الخصبة في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد.

لم يبلغ عن نقص في المدخلات في السنة الزراعية الحالية. كانت ظروف تنمية المحاصيل مواتية بشكل عام في جميع أنحاء البلاد مع أمطار موزعة بشكل جيد وفي الوقت المناسب. شهد الحزام الشمالي لإنتاج الحبوب في محافظات كركوك ونينوى والسليمانية جفاف الخريف المبكر حتى أواخر تشرين الثاني ٢٠١٩ ، ولكن أدى هطول الأمطار الغزير الذي بدأ في كانون الأول إلى تحسن كبير في محتوى رطوبة التربة. إذ تم غرس كل مناطق القمح والشعير تقريبًا في نينوى . ويتم ري حوالي ثلث القمح وثلثي منطقة الشعيرفي كركوك بالمطر. في حين تتم زراعة جزء صغير فقط من الحبوب كعلف مطري في أماكن أخرى من البلاد، ويستمرالري التكميلي في كونه مطلوبا.

تم تسجيل عدد من حالات تغشي الآفات الزراعية في نيسان وأيار، لكن الأضرار المقدرة لا تتجاوز المستويات المتوسطة. على سبيل المثال ، انتشر الجراد الصحراوي في ثماني محافظات في الوسط والجنوب، لكن عمليات المكافحة من قبل الحكومة حدت من انتشارها. كما مثلت الحرائق في حقول محاصيل الحبوب تحديا بالرغم من كونها ليست شائعة في البلاد ، ومعظمها حصل بشكل عرضي. إذ أبلغت مديرية الدفاع المدني عن ٢٠٧ حرائق أدت إلى حرق ٢١٤٠ هكتار من الأراضي الزراعية وإنقاذ ٣٤٥٧٩ هكتار من ٢١ نيسان إلى ٢٩ أيار. انخفض عدد الحرائق بنسبة ١٧٪ تقريبًا وانخفضت الهكتارات المحروقة بنسبة ٧٣٪ تقريبًا بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

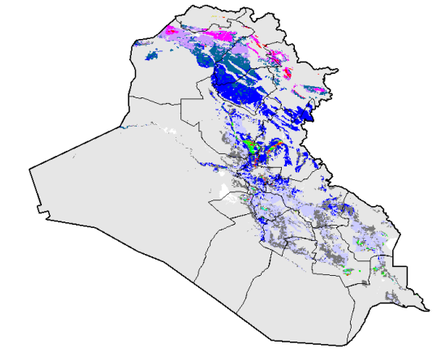

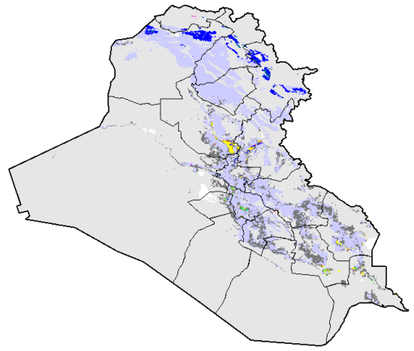

شكل رقم ٢: متوسط التقدم في موسم النمو بمقارنة (ا) ثاني عشرة أيام من شهر نيسان إلى (٢) ثاني عشرة أيام من شهر آيار، حيث يمثل كل بكسل المتوسط طويل الأجل لفينولوجيا النبات. ويتم تمثيل تقدم الغطاء النباتي بقيمة تتراوح بين ٠ و ١٠٠ في المئة (أي ٥٠ في المئة هي منتصف موسم النمو).

المصدر: http://www.fao.org/giews/earthobservation/country/index.jsp?lang=en&code=IRQ#

قام مجلس الحبوب العراقي بحلول ٩ آيار بشراء حوالي ١,٣٦ مليون طن من القمح المحلي منذ بدء الشراء في ١٦ نيسان حتى ١٩ آيار ،بزيادة عن الكمية البالغة ٥٤٢ ألف طن تم شراؤها. و يشير هذا إلى أن الحصاد قد تحول إلى المناطق الشمالية ذات الانتاجية الأعلى. إذ تم حصاد محاصيل الحبوب الشتوية في النصف الأول من نيسان في معظم المحافظات الجنوبية مثل البصرة وذي قار والمثنى والقادسية وكربلاء وأجزاء من ميسان وبابل. ثم انتقلت أنشطة الحصاد نحو المنطقة الوسطى في النصف الثاني من نيسان، بما في ذلك صلاح الدين وديالى. بدأ الحصاد في ثاني عشرة أيام من شهر آيار في محافظة نينوى التي تنتج أكثر من ثلث إجمالي إنتاج القمح والشعير مجتمعة. يوضح الشكل ٣ أ تناقص معيار مؤشر الغطاء النباتي في نينوى مع نضوج المحاصيل، ليصل إلى مستويات ما بعد الحصاد في وقت لاحق في الجنوب. على سبيل المثال ، تم الانتهاء من أنشطة الحصاد في واسط في أول عشرة أيام (الشكل ٣ ب).

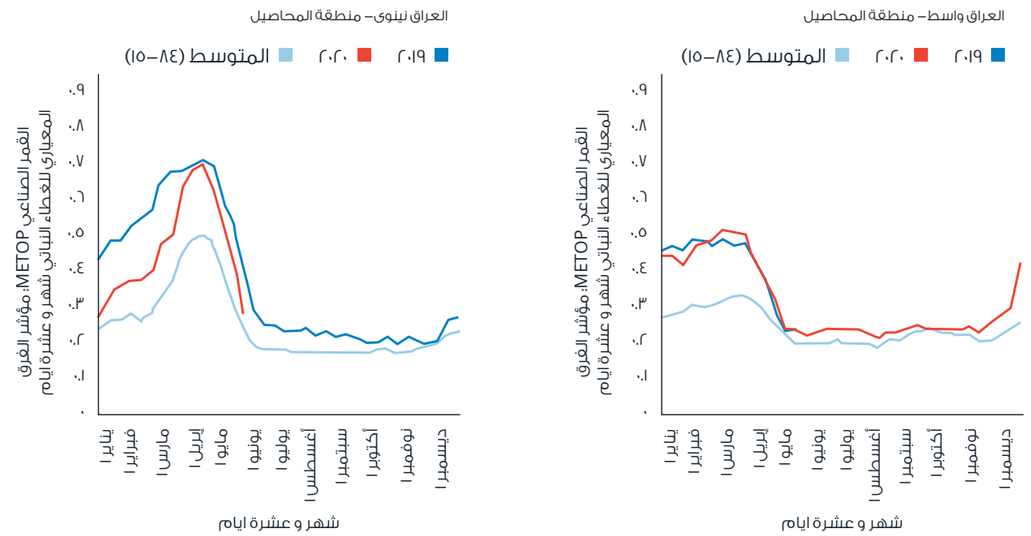

شكل رقم ٣: مؤشرمقياس الغطاء النباتي للاختلافات لعام ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ والمتوسط طويل الأجل (١٩٨٤–٢٠١٥) في (أ) محافظة نينوى و(ب) محافظة واسط.

المصدر: http://www.fao.org/giews/earthobservation/country/index.jsp?lang=en&code=IRQ

انتاج الغذاء

أبلغت وزارة التجارة مجلس الوزراء أنها بحاجة إلى استيراد مليون طن من القمح و ٢٥٠ ألف طن من الأرز للحصة التموينية ولتعزيز المخزونات الاستراتيجية قبل الحصاد الجديد في نهاية آذار. ويخطط العراق لاستيراد ٧٥٠ ألف طن من القمح اعتبارًا من كانون الأول ٢٠١٩، ربما تم تعليق العطاءات بسبب تأخر الموافقة على الميزانية.

أفادت وزارة التجارة العراقية أنها تملك حاليا شهرين من الإمدادات لنظام الحصة التموينية بشكل عام، حيث تقوم وزارة التجارة حاليًا بمعالجة خمسة ملايين كيس من القمح والمواد الغذائية الأخرى لكل توزيع شهري، مما يعطي الأولوية للأشخاص الذين تأثرت سبل عيشهم بسبب الاغلاق وحظر التجول. وقد مُنح موظفي وزارة التجار وشركات معالجة الدقيق إعفاءات خاصة للتنقل أثناء عمليات الإغلاق وحظر التجول من أجل مواصلة العمليات.

يُقدر أن العراق لديه مخزون كاف من القمح لتغطية احتياجاته الغذائية على الأقل حتى خريف ٢٠٢٠ مع ارتفاع متوسط الإنتاج المحلي حسب نوعية القمح الذي تم شراؤه. يقدر إنتاج القمح المحلي لعام ٢٠٢٠ بنحو ٤,٥ مليون طن. وتقدر متطلبات استيراد القمح بـ ٢,٧ مليون طن سيتم استيرادها في الغالب كطحين (منتج نهائي) بالنسبة للسنة التسويقية ٢٠٢٠-٢١ (آيار-حزيران).

يبلغ المخزون الحالي من الأرز داخل البلاد حوالي ١٩٠,٠٠٠ طن مقابل شهرين من توزيع الحصة التموينية. ينتج العراق في المتوسط حوالي ٢٧٠,٠٠٠ طن من الأرز، ويقدر أنه يحتاج إلى حوالي ١,٣ مليون طن من واردات الأرز تبلغ قيمتها حوالي ٦٧٤ مليون دولار أمريكي وفقًا لاتجاهات أسعار ٢٠١٩. إن ٦٢٪ من واردات الأرز مستمدة من الهند، بينما يتم إنتاج الأرز المروي في العراق ويتم حصاده في نهاية تشرين الأول. إذ لا يعد الأرز المحلي والمستورد بدائل مباشرة لبعضهم حيث يتم استخدامهم لأنواع مختلفة من الأطباق.

تستحوذ نسبة الاعتماد على الاستيراد بطريقة مبسطة على حصة إجمالي المعروض من السلع في بلد تم استيراده منها في سنة تسويق معينة.[٣] وبلغ معدل الاعتماد على الواردات ٥٨ في المئة بالنسبة للقمح بين ٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠١٠/٢٠٠٩ . تراوحت بين ٣٤ و ٦٥ في المئة في العقد الماضي، اعتمادًا على حجم المحصول المحلي. ويقدر بنحو ٣٨ في المئة بالنسبة للسنة التسويقية ٢١/٢٠٢٠ (حزيران/ تموز)، مما يعد أعلى بقليل من ٣٤ في المئة في السنة التسويقية ٢٠/٢٠١٩. ويقدر الاعتماد على استيراد الأرز في ٢١/٢٠٢٠ بنحو ٧٧ في المئة.

[٣] Import dependency ratio (IDR) is defined as: IDR = imports x 100/(production + imports - exports). The complement of this ratio to 100 would represent that part of the domestic food supply that has been produced in the country itself. However, there is a caveat to be kept in mind: these ratios hold only if imports are mainly used for domestic utilization and are not re-exported.(http://www.fao.org/3/i2493e/i2493e06.pdf)

٣. الوصول
الى الغذاء

اتجاهات اسعار الغذاء

تعزى الزيادات المؤقتة في الأسعار خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر آذار في أجزاء معينة من العراق في المقام الأول إلى التسوق تحت تأثير الذعر من الظروف الراهنة في ذلك الوقت جراء تدابير التخفيف من جائحة فايروس كورونا مثل حظر التجول والتعليمات حول البقاء في المنزل. مع فرض التدابير الصارمة لمراقبة الأسعار من قبل الحكومة بما في ذلك زيادة الزيارات الفورية، بدأت الأسعار في الاستقرار في نيسان واستمرت في آيار. ومع ذلك ، لوحظت بعض الارتفاعات في الاسعار الموسمية المتوقعة والمرتبطة بالإنتاج الموسمي في نيسان في بعض المواد مثل الطماطم التي بدأت في العودة لأسعارها الطبيعية في نهاية آيار. فعلى سبيل المثال انخفضت الزيادة بنسبة ٢٣٪ في أسعار الطماطم في نيسان بنسبة ٢٨٪ في آيار.

شكل رقم ٤: اتجاهات اسعار الغذاء من شهر شباط وحتى ايار

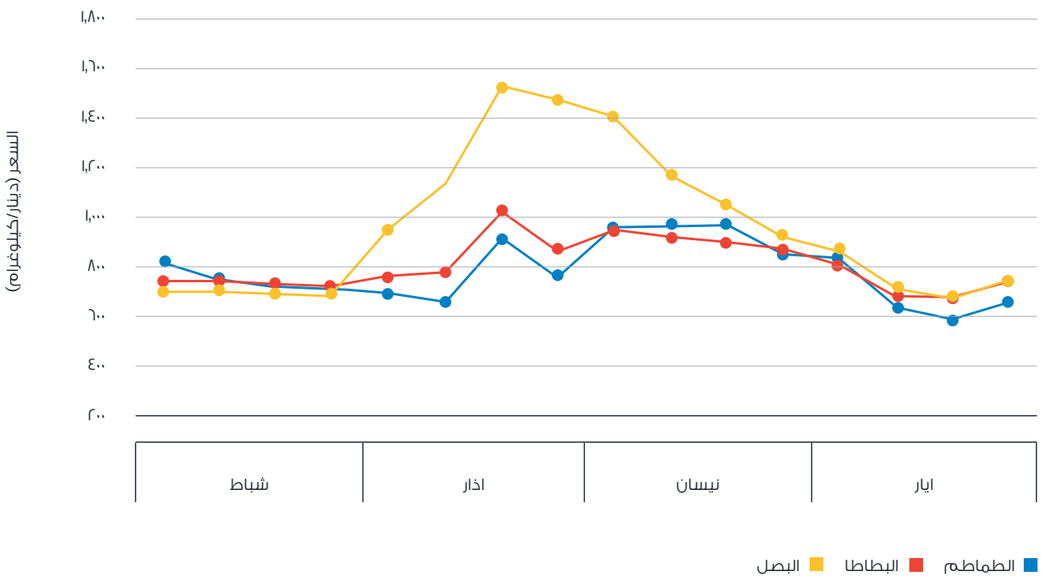

بالإضافة إلى التطورات في أسواق الحبوب العالمية التي تمت مناقشتها مسبقاً، ارتفع متوسط سعر التجزئة لدقيق القمح عند المقارنة على أساس سنوي بنسبة ٢١٪ في العراق خلال شهر نيسان. وسجلت ثلاثة من أصل ٢٣ سلعة غذائية مختلفة زيادة أكثر من ١٠٪ في الشهرخلال شهر نيسان. بينما زادت خمس سلع بين ٥-١٠ ٪ شهرياً . ولوحظت أعلى زيادة شهرية في أسعار الطماطم (٢٤٪) والباقلاء (١٥٪). وتم تسجيل أعلى ارتفاع سنوي في أسعار البيض(٢٨٪).

شهد برنامج سلة الغذاء المدفوعة بنظام التحويلات المالية النقدية لبرنامج الأغذية العالمي (٢,١٠٠ الف سعرة حرارية للشخص الواحد في الشهر) انخفاضًا متوسطًا بنسبة ٢٪ شهريا أثناء مقارنة أسعار شهر آيار مع شهر نيسان. ولوحظت أعلى انخفاضات شهرية في أسعار سلة الغذاء في ديالى (-١٤٪) والأنبار (-١٢٪) بينما لوحظت أعلى زيادة شهرية في نينوى (٦٪). كما لوحظت أعلى زيادة في السنة في القادسية.

شكل رقم ٥: اتجاهات الاسعار لسلة الغذاء من التحويلات النقدية و سلة الانفاق بالحد الادنى للعيش

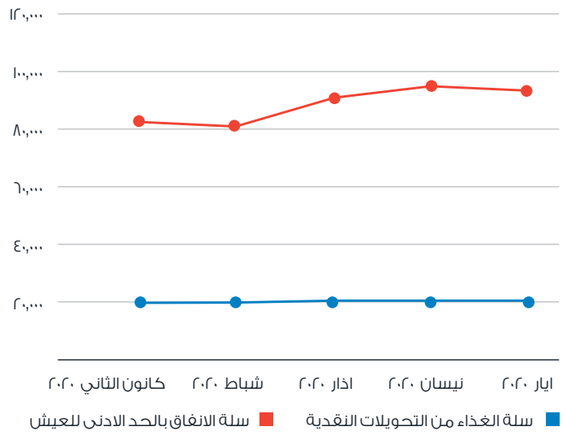

اتجاهات الاسواق المحلية

يرصد نظام تخطيط الاسر الضعيفة لبرنامج الأغذية العالمي في العراق مختلف جوانب وظائف السوق كل أسبوعين من خلال الاتصال بنحو ٢٢٥ تاجر تجزئة من جميع أنحاء البلاد (تتم مقابلة ١٢ تاجر تجزئة على الأقل من كل مركز محافظة). حيث يتم استخدام نسخة مخفضة من مؤشر وظائف السوق لبرنامج الأغذية العالمي المصممة خصيصًا للمقابلات الهاتفية. يرصد مؤشر وظائف السوق تشكيلة متعددة القطاعات على مقياس (من ٠ إلى ١٠، حيث يكون الرقم ١٠ هو الأعلى) والذي يحتوي جوانب التوفر والأسعار وجوانب المرونة في السوق. يتتبع نظام تخطيط الاسر الضعيفة السلع في ثلاث فئات رئيسية بما في ذلك أغذية الحبوب والمواد الغذائية الأخرى والمواد غير الغذائية. بدأ جمع البيانات في ١٨ نيسان وبحلول ٣٠ آيار ٢٠٢٠ وأكمل جولاته الثلاث. وتم جمع بيانات مؤشر وظائف السواق من ٢٢٢ تاجر تجزئة في جميع المحافظات خلال الجولة الثالثة (٢٣-٣٠ آيار ٢٠٢٠). حيث كان معظم تجار التجزئة (٦٦٪) أصحاب متاجر عامة (يبيعون المواد الغذائية وغير الغذائية) ؛ بينما حوالي ٣٤٪ من المتاجر متخصصة. كشف تحليل بيانات الجولة الثالثة عن تحسن الأداء العام للسوق في العراق. وتحسن مجموع نقاط مؤشر وظائف السوق من ٦,٥ خلال الجولة ٢ إلى ٧,٢ خلال الجولة ٣. وسجل سوق كركوك أدنى درجة إجمالية من المؤشر بلغت ٥ درجات.

سجل كل من مقياس التوفر ومرونة السوق ٩,٧ على مقياس من ٠ إلى ١٠، مما أظهر توفرًا جيدًا جدًا للمواد الغذائية وغير الغذائية مع مرونة الأسواق بما يكفي لتجديد مخزونها في غضون أسبوع عند الحاجة. وسجل كل من المجموعة متعددة القطاعات والأسعار ٨,٨ و ٥,٩ على التوالي ويعد هذا انعكاس للأسواق التي تفتح الآن للمواد غير الغذائية أيضًا حيث تحسنت مستويات الأسعار فيها. ولا يزال استقرار الأسعار يمثل تحديًا في الوقت الذي يكون فيه معظم تجار التجزئة غير متأكدين من الأسعار المستقبلية.

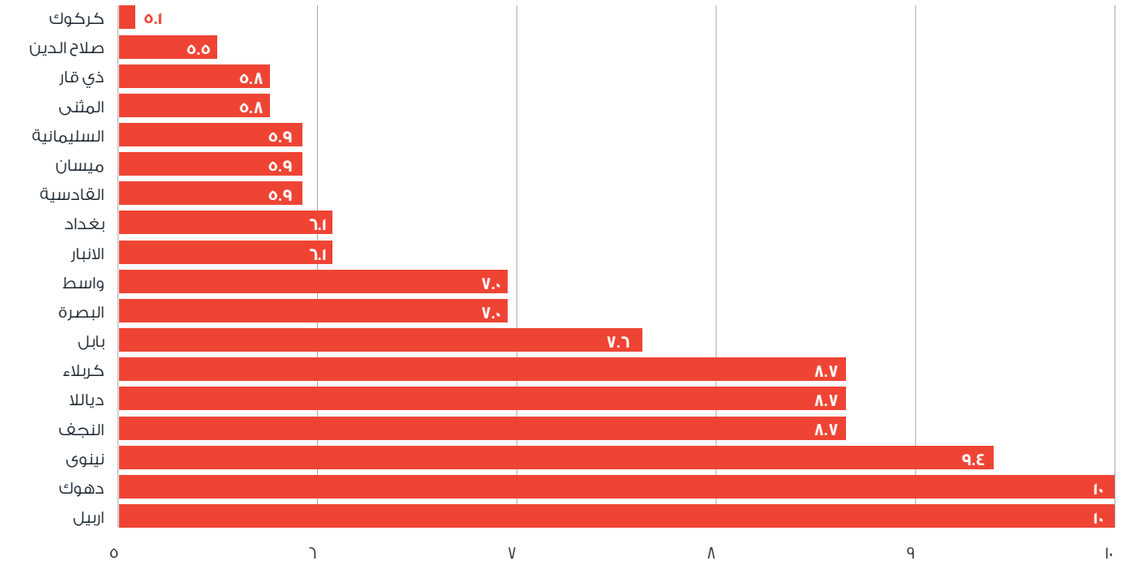

شكل رقم ٦: مؤشر وظائف السوق حسب المحافظة ، حيث يشير ١٠ الى القوي و ٠ هو الأضعف في وظائف السوق. **المصدر:** برنامج الأغذية العالمي.

التشكيلات المتعددة القطاعات: تشير التشكيلات متعددة القطاعات اعلاه «تشكيلات السلع الأساسية» إلى فئات السلع التي يمكن شراؤها في السوق ومقدار الخيارات التي يمكن شراؤها لتلبية الاحتياجات الأساسية. تشمل فئات السلع الأساسية الطعام والمأوى والأدوات المنزلية الأساسية ومياه الشرب الامنة والصرف الصحي والنظافة الصحية أو الرعاية الصحية. تم تسجيل نقاط التصنيف في العراق ٨,٨ خلال الجولة ٣.

الوفرة: تشير ركيزة الوفرة إلى الوجود المادي للبضائع في السوق بكميات كافية. وتقيم ما إذا كانت بعض المنتجات شحيحة أو اذا كان من المحتمل أن تصبح أكثر ندرة على المدى القصير. وعلى الرغم من أن درجة التوفر على المستوى الوطني كانت ٩,٧ وتعكس توفرًا جيدًا جدًا للمواد الغذائية وغير الغذائية في الأسواق في جميع أنحاء البلاد، فإن أقل درجة وفرة تم الإبلاغ عنها كانت في صلاح الدين (٦,٧).

الأسعار: يشير البعد السعري لمؤشر وظائف السوق الى ميزتين أساسيتين لركيزة الأسعار؛ اتجاه/ مستوى السعر وتقلب/ استقرار السعر. يرتبط الأول بتغير السعر (كيف تغيرت الأسعار مقارنة بالشهر السابق) ويرتبط الثاني بإمكانية التنبؤ (فيما إذا كان بإمكان بائعي التجزئة التنبؤ بأسعار السلع التي يبيعونها للأسبوع القادم). أظهر تحليل مؤشر وظائف السوق لبيانات الجولة الثالثة أن الأسواق في الأنبار، والمثنى، والقادسية، وكركوك، وبغداد، وذي قار، وميسان، وصلاح الدين ، والسليمانية ، سجلت أدنى مستوى تحت عمود السعر في المؤشر. وكان المحرك الرئيسي هو تقلب الأسعار، وأن تجار التجزئة لم يتمكنوا من التنبؤ بأسعار السلع التي كانوا يبيعونها في الأسبوع التالي.

المرونة: يشير بُعد مرونة سلسلة التوريد في مؤشر وظائف السوق الى كل من الاستجابة وضعف سلسلة التوريد، ومع ذلك، فإن نظام تخطيط وتحليل الضعف يشير الى الاستجابة فقط. وتدعم سلاسل التوريد المرنة التوريد المنتظم للسوق الذي يستقبل البضائع ويخزنها على الرغم من الاضطرابات المحتملة – وهو أمر أساسي لتحقيق الأداء الجيد والمتسق. حيث أفادت جميع الأسواق في جميع أنحاء العراق عن درجات مرونة ممتازة (١٠ من أصل ١٠) خلال شهر آيار، باستثناء كركوك – التي تبلغ ٥ على المؤشر.

جائحة فايروس كورون المستجد؛ التخفيف والتحديات: أفادت المعلومات بأن توفير المطهر اليدوي واستخدام الأقنعة هي من أكثر التدابير الاحترازية شيوعًا. كما أفاد بعض تجار التجزئة عن تقليل ساعات العمل للتخفيف من انتشار جائحة فايروس كورونا. تم الإبلاغ عن القيود المفروضة على الحركة ونقاط التفتيش باعتبارها أكبر التحديات بينما أفاد البعض أيضا بأنخفاض في طلب السوق والسيولة مما يزيد من حدة تلك التحديات. وقد ذكر بعض تجار التجزئة عن انخفاض في مبيعاتهم خلال الأسبوعين الماضيين بشكل رئيسي من كركوك والقادسية وميسان والسليمانية، في حين ذكر تجار التجزئة من الأنبار وواسط عن زيادة في المبيعات. ولم يذكر معظم تجار التجزئة من النجف وكربلاء وديالى أي تغيير في مبيعاتهم.

شكل رقم ٧: مبيعات التجزئة على مدى أسبوعين.

- بائعي التجزئة الذين زادت مبيعاتهم
- بائعي التجزئة الذين انخفضت مبيعاتهم
- بائعي التجزية الذين لم تتغير مبيعاتهم خلال مدة اسبوعين

استهلاك الأسر للغذاء

بدأ نظام تخطيط وتحليل الضعف لبرنامج الأغذية العالمي بجمع البيانات على مستوى الأسرة في ١٨ نيسان من خلال المقابلات الهاتفية لرصد آثار جائحة فايروس كورونا على الأمن الغذائي. يتم جمع البيانات المهمة إحصائيًا بشكل يومي لرصد مختلف مؤشرات الأمن الغذائي بما في ذلك درجة استهلاك الغذاء واستراتيجيات التأقلم القائمة على الغذاء والجوانب الأخرى بما في ذلك الصحة والوصول إلى الخدمات الصحية. تتيح بيانات نظام تخطيط وتحليل المستضعفين مراقبة الأمن الغذائي في سياق جائحة فايروس كورونا على مستوى المحافظة. وتم جمع حوالي ١،٦٢٥ إجابة من جميع المحافظات الـ١٨ بما في ذلك ٣٠٪ من الاناث خلال جولة مقابلات شهر آيار. كان حوالي ٧٧ ٪ من المستجيبين من المناطق الحضرية، وهو ما يتماشى مع الفجوة بين الريف والحضر في العراق.

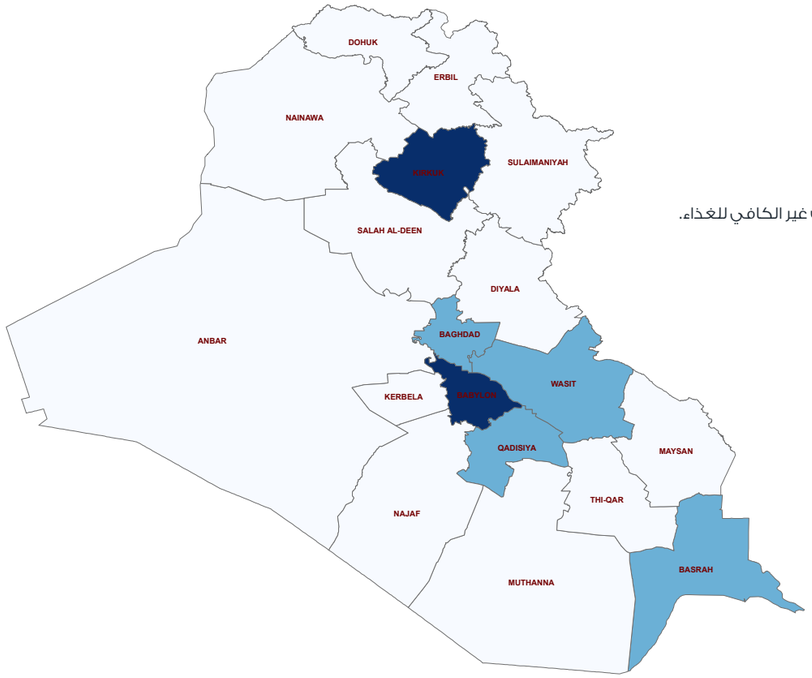

شكل رقم ٨: انتشارالاستهلاك غير الكافي للغذاء.

- < ٥٪
- ٥٪–١٠٪
- >١٠٪

تمت ملاحظة أن حوالي ٤،٦٪ من الأسر التي شملتها الدراسة ذات مستويات استهلاك غذائي غير كافية ، حيث سجلت أعلى نسبة انتشار في بابل (١٥،٥٪) وكركوك (١٠،٣٪) والقادسية (٨،٥٪). وعلى صعيد المقارنة كانت النسبة المئوية للأسر ذات الاستهلاك غير الكافي خلال شهر نيسان ٧٪. تحسنت أنماط الاستهلاك خلال شهر رمضان وذلك بسبب الانشطة الخيرية المساعدة (الزكاة). يشير مدى استهلاك الطعام غير الكافي إلى مدى الاستهلاك الحدي او الفقير وفقًا لدرجة استهلاك الطعام استنادًا إلى معلومات يتم جمعها خلال ٧ ايام. أشار حوالي ١٩٪ من المستجيبين إلى أن المصدر الرئيسي لحبوبهم هو الحصة التموينية أو المساعدة الإنسانية أو شبكات الأمان الاجتماعي الأخرى. سجلت نسبة انتشار عدم كفاية استهلاك الغذاء بين السكان النازحين داخلياً بحوالي ٢٠٪ خلال شهر نيسان.

تحديات الوصول: أفاد حوالي ٢٩٪ من المجيبين أنهم يواجهون تحديات في الوصول إلى الأسواق أو متاجر البقالة، ويعود ذلك في المقام الأول إلى قيود الحركة وإغلاق المتاجر بسبب تدابير التخفيف ضد جائحة فايروس كورونا. و أبلغ ١١٪ من الأسر المستجيبة عن تحديات في الوصول إلى الخدمات الصحية في الوقت نفسه، ويعود ذلك إلى قيود الحركة المفروضة بصورة أساسية. بينما لم يكن لدى ٦١٪ أي حاجة للوصول إلى الخدمات الصحية.

قام الاتحاد النقدي الخاص بالعراق بتصميم وتقديم دراسة استقصائية عن المستفيدين لفهم التغيرات في الأسواق التي تعاني منها الأسر الضعيفة في المناطق المتضررة من النزاع. يقيم الاتحاد النقدي الخاص بالعراق ١٦٠ أسرة كل أسبوع، ويستهدف ١٠ أسر في كل منطقة ضمن خمس محافظات (الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين). يتأكد الاتحاد النقدي الخاص بالعراق بتقييم الأسر الجديدة كل أسبوع لتجنب إجهاد التقييم، وتخفيف معدلات الاستنزاف وتحديد ما إذا كانت الأسر تتأثر بالمثل بجائحة فايروس كورونا.

أظهرت البيانات التي جمعت عن المواد الأساسية بين ٦ نيسان و ١١ أيار أن أكثر العناصر التي تشتريها الأسرشيوعاً في هذا الوقت هي المنظفات والصابون والزيوت النباتية والمحاليل المطهرة والأرز. أبلغ ٧٠٪ من الأسر عن ارتفاع في سعر سلعة واحدة أو أكثر مقارنة بالأسعار العادية. وقد أفاد أكثر من نصف الأسر التي شملتها الدراسة أن أسعار الأرز والعدس ودقيق القمح والزيوت النباتية قد ارتفعت. أبلغ ٤٨٪ من الأسر التي أجريت معها المقابلات عن نقص في عنصر واحد أو أكثر في المتوسط. وكانت المواد التي شوهد فيها النقص في أغلب الأحيان هي المطهرات والمنظفات والعدس والأرز والزيوت النباتية. وأفاد ٩ ٪ من الأسر في المتوسط عن اغلاق المتاجر المحلية في مناطقهم. وتشيرإفادة ١٢ ٪ منهم شعورهم بالقلق حيال عدم وجود متجر آخرمفتوح يمكنهم الوصول إليه خلال هذه الفترة.

Photo/ Emilienne Malfatto

استراتيجيات التأقلم وموارد دخل الأسر

يستخدم حوالي ٤،٨ مليون شخص (١٢٪ من إجمالي السكان) استراتيجيات تكيف سلبية لتلبية احتياجاتهم الغذائية. ويشيرهذا التكيف السلبي إلى عتبة التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي (rCSI› = ١٩). يظهر الرسم البياني أدناه استخدام مختلف استراتيجيات التكيف القائمة على الغذاء المستخدمة خلال شهر نيسان. تم العثور على نسب أعلى من الناس الذين يتبنون استراتيجيات التكيف السلبية في بابل (٣٩٪) وديالى(٣١٪).

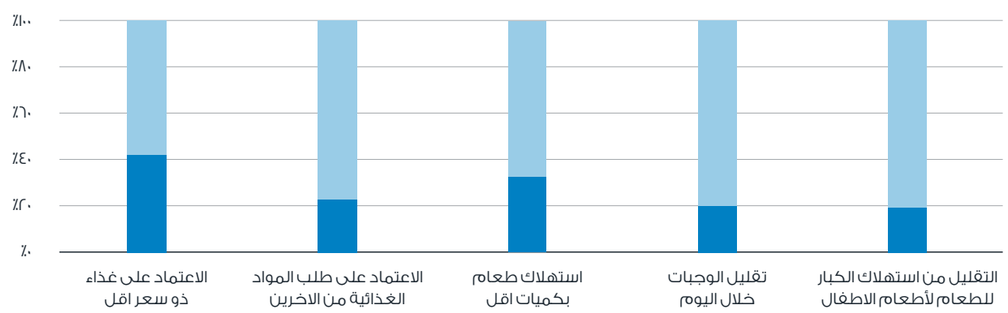

شكل رقم ٩: انتشار استراتيجيات التكيف القائمة على الغذاء على الصعيد الوطني.

المصدر: برنامج تخطيط وتحليل الضعف التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

في الوقت الذي تستمر به جائحة فيروس كورونا، ستستمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وبرنامج الاغذية العالمي والبنك الدولي بمراقبة اثر الازمة على الامن الغذائي في العراق وتوفير توصيات السياسة التي من شأنها حماية القطاع الغذائي والزراعي.

Photo/ Emilienne Malfatto

برنامج الأغذية العالمي
WFP

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FAO

البنك الدولي
IBRD • IDA | مجموعة البنك الدولي

IFAD

للتواصل:

الدكتور صلاح الحاج حسن، ممثل منظمة الاغذية و الزراعة التابعة للامم المتحدة (فاو)
salah.elhajjhassan@fao.org

طارق احمد، ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)
t.ahmed@ifad.org

عبد الرحمن ميجاج، ممثل برنامج الاغذية العالمي
abdirahman.meygag@wfp.org

تيموثي د. روبيرتسون، الممارسات الغذائية و الزراعية، البنك الدولي
trobertson@worldbank.org